EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة

أغسطس 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
أغسطس 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: سبتمبر 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مريانا سامي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
7	انتهاكات سجلت وقت وقوعها	14
8	انتهاكات وثقت بأثر رجعي	23
9	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	25
10	التوصيات	31

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

1. الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2. ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

3. البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصِّحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

1. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1. أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2. أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3. أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4. ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5. أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6. أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِّحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من 1 إلى 31 أغسطس 2025، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر أغسطس 2025 تم توثيق عدد 58 انتهاكًا، (43 انتهاك مسجل وقت حدوثه + 15 انتهاك سجل بأثر رجعي).

بخصوص الانتهاكات الـ 43 التي وقعت خلال الشهر، فقد جاءت كالتالي:
من حيث النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك نجد أن عدد 36 انتهاك وقعت بحق صحفيين ذكور، وعدد 4 انتهاكات وقعت بحق صحفيات إناث، وعدد 2 انتهاك جماعي، وأخيرًا انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية.

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أن محافظة القاهرة الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهدت وقوع 27 انتهاك، أما محافظة الاسماعيلية، فقد جاءت في المركز الثاني، إذ شهدت وقوع عدد 8 انتهاكات، في المركز الثالث تأتي محافظة الإسكندرية التي شهدت وقوع عدد 4 انتهاكات، في المركز الرابع تأتي محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع عدد 3 انتهاك، في المركز الخامس والأخير تأتي محافظة المنيا التي شهدت وقوع انتهاك وحيد.

أما التوزيع الزمني للانتهاكات، يكشف أن الأسبوع الأول من الشهر قد شهد وقوع عدد 8 انتهاكات، أما الأسبوع الثاني فقد شهد وقوع 10 انتهاكات، أما الأسبوع الثالث -فيما رصدنا- لم يشهد وقوع أية انتهاكات، أما الأسبوع الرابع والأخير، فقد كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهد وقوع 25 انتهاك.

أما من حيث نوع الانتهاك، نجد أن "منع التغطية الإعلامية" هو النوع الأعلى تكرارًا خلال الشهر، إذ وقع 16 مرة. يليه انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" إذ تكرر وقوعه 5 مرات، وقد صاحب تجديدات الحبس عدد من الانتهاكات، جاءت كالتالي: انتهاك "الحرمان من المثول أمام القاضي" الذي تكرر وقوعه 5 مرات، و انتهاك "الحرمان من التواصل مع الدفاع" الذي تكرر وقوعه أيضًا 5 مرات، و انتهاك "حرمان الصحفي من الظهور على شاشة الفيديو كونفرانس" الذي تكرر وقوعه خلال الشهر 3 مرات، وأخيرًا انتهاك "الحرمان من الحديث للمحكمة" و انتهاك "جلسة تجديد شكلية"، حيث وقع كل منهما مرة واحدة خلال جلسات تجديد الحبس التي وقعت خلال الشهر.

كما شهد شهر أغسطس 2025، وقوع انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات الخمسة "إخلاء سبيل بكفالة مالية، سب وقذف، التعدي بالقول أو التهديد، قرار غلق وسيلة إعلامية، التعرض للضرب".

من حيث **نوع التوثيق**، فإن كل الانتهاكات المرصودة خلال شهر أغسطس 2025 وثقت بطريقة مباشرة، إما عبر العودة لضحية الانتهاك، أو عبر التواجد الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو من خلال الإطلاع على مستند رسمي يثبت وقوع الانتهاك.

من حيث **تخصص ضحية الانتهاك**، نجد أن فئة "مراسل/ة" كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الشهر بو اقع **16** انتهاك، يليها فئات ثلاث "محرر ديسك، رسام كاريكاتير، كاتب" حيث طال كل واحدة منها **6** انتهاكات، أما فئة "محرر" فقد وقع بحقها **4** انتهاكات، ثم فئة "مذيع" التي وقع بحقها **2** انتهاك، وأخيرًا فئات "غير محدد التخصص، رئيس تحرير، مصور صحفي" حيث وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

أما من زاوية **جهة عمل القائم بالاعتداء**، نجد أن **22** انتهاك ارتكبها مسؤولون من "جهات قضائية"، وأن **8** انتهاكات ارتكبها مسؤولون بـ"مؤسسات رياضية"، وأن عدد **5** انتهاكات ارتكبها مسؤولون بـ"جهات أمنية"، وأن "جهات حكومية"، و"مدنيون" ارتكب كل واحد منهما **3** انتهاكات بحق صحفيين /ات، وأخيرًا "مؤسسات رقمية، مؤسسات ثقافية" ارتكب مسؤولون في هذه الجهات انتهاك وحيد لكل منهما.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما الخاتمة تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر أغسطس 2025 وقوع عدد 43 انتهاك، كلها وقعت خلال الشهر، هذه الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك جاءت كالتالي: عدد 36 انتهاك بحق صحفيين ذكور، وعدد 4 انتهاكات بحق صحفيات إناث، وعدد 2 انتهاك جماعي، وأخيرًا انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية.

النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

2 -جغرافيا الانتهاكات

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أن محافظة القاهرة الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهدت وقوع 27 انتهاك، أما محافظة الاسماعيلية، فقد جاءت في المركز الثاني، إذ شهدت وقوع عدد 8 انتهاكات، في المركز الثالث تأتي محافظة الإسكندرية التي شهدت وقوع عدد 4 انتهاكات، في المركز الرابع تأتي محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع عدد 3 انتهاك، في المركز الخامس والأخير تأتي محافظة المنيا التي شهدت وقوع انتهاك وحيد.

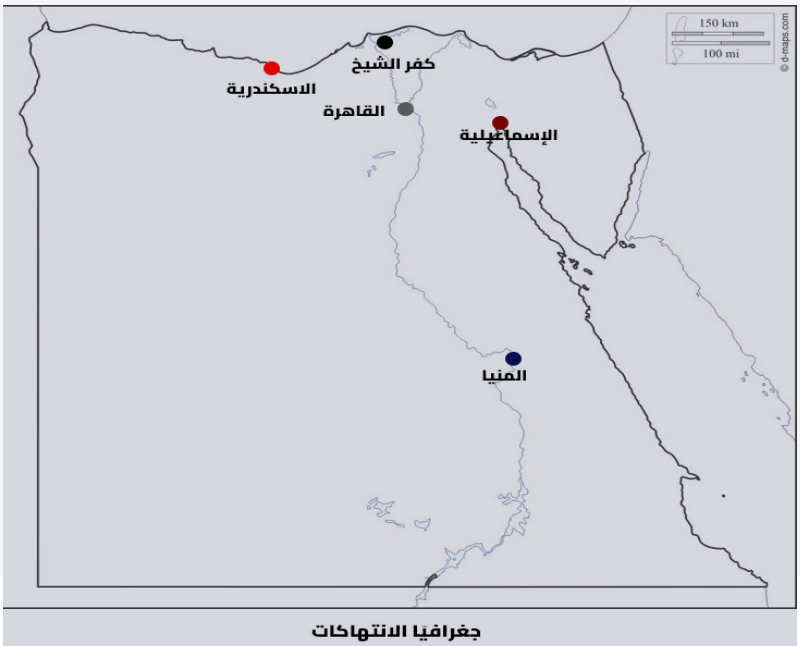

جغرافيا الانتهاكات

القاهرة	27
الإسماعيلية	8
الاسكندرية	4
كفر الشيخ	3
المنيا	1

3 -زمن الانتهاك

أما التوزيع الزمني للانتهاكات، يكشف أن الأسبوع الأول من الشهر قد شهد وقوع عدد 8 انتهاكات، أما الأسبوع الثاني فقد شهد وقوع 10 انتهاكات، أما الأسبوع الثالث -فيما رصدنا- لم يشهد وقوع أية انتهاكات، أما الأسبوع الرابع والأخير، فقد كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهد وقوع 25 انتهاك.

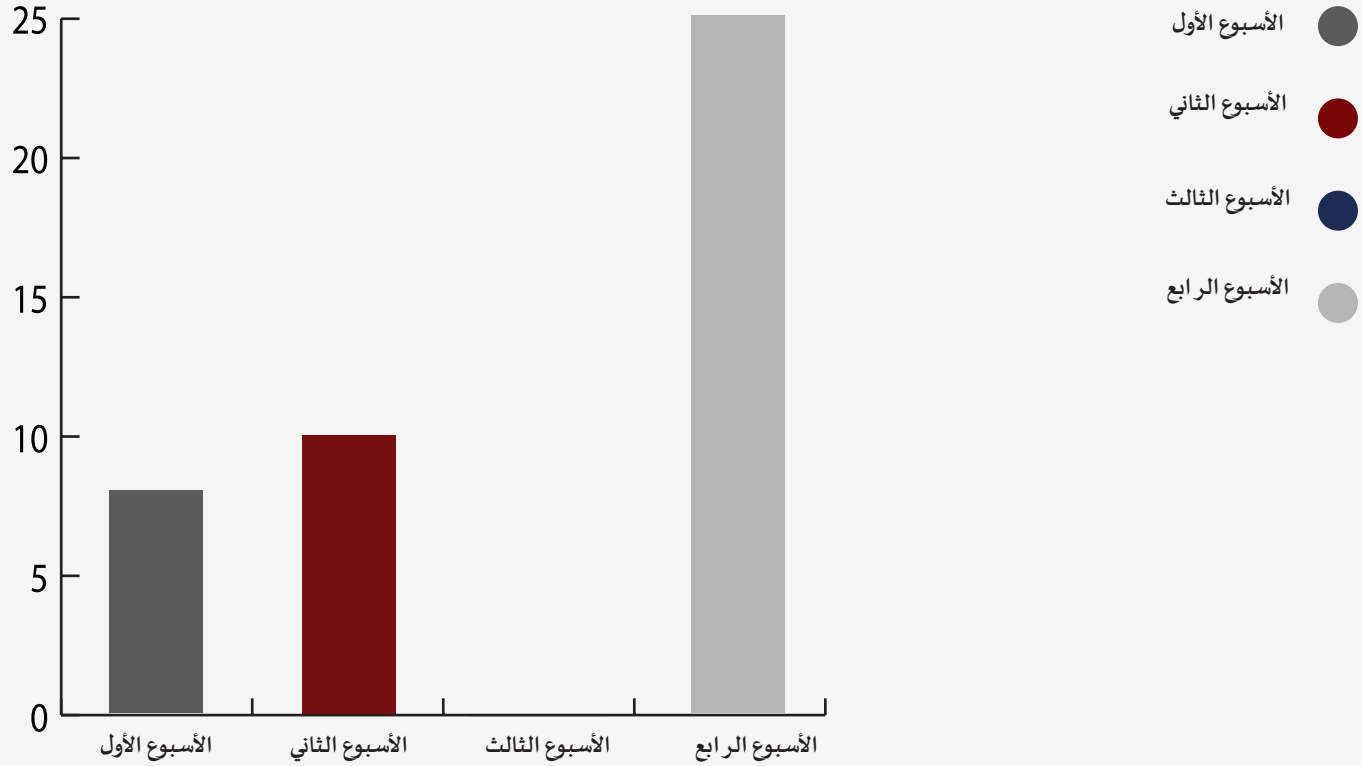

4 -نوع الانتهاك

أما من حيث نوع الانتهاك، نجد أن "منع التغطية الإعلامية" هو النوع الأعلى تكرارًا خلال الشهر، إذ وقع 16 مرة. يليه انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" إذ تكرر وقوعه 5 مرات، وقد صاحب تجديدات الحبس عدد من الانتهاكات، جاءت كالتالي: انتهاك "الحرمان من المثول أمام القاضي" الذي تكرر وقوعه 5 مرات، و انتهاك "الحرمان من التواصل مع الدفاع" الذي تكرر وقوعه أيضًا 5 مرات، و انتهاك "حرمان الصحفي من الظهور على شاشة الفيديو كونفرانس" الذي تكرر وقوعه خلال الشهر 3 مرات، وأخيرًا انتهاك "الحرمان من الحديث للمحكمة" و انتهاك "جلسة تجديد شكلية"، حيث وقع كل منهما مرة واحدة خلال جلسات تجديد الحبس التي وقعت خلال الشهر.

كما شهد شهر أغسطس 2025، وقوع انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات الخمسة "إخلاء سبيل بكفالة مالية، سب وقذف، التعدي بالقول أو التهديد، قرار غلق وسيلة إعلامية، التعرض للضرب".

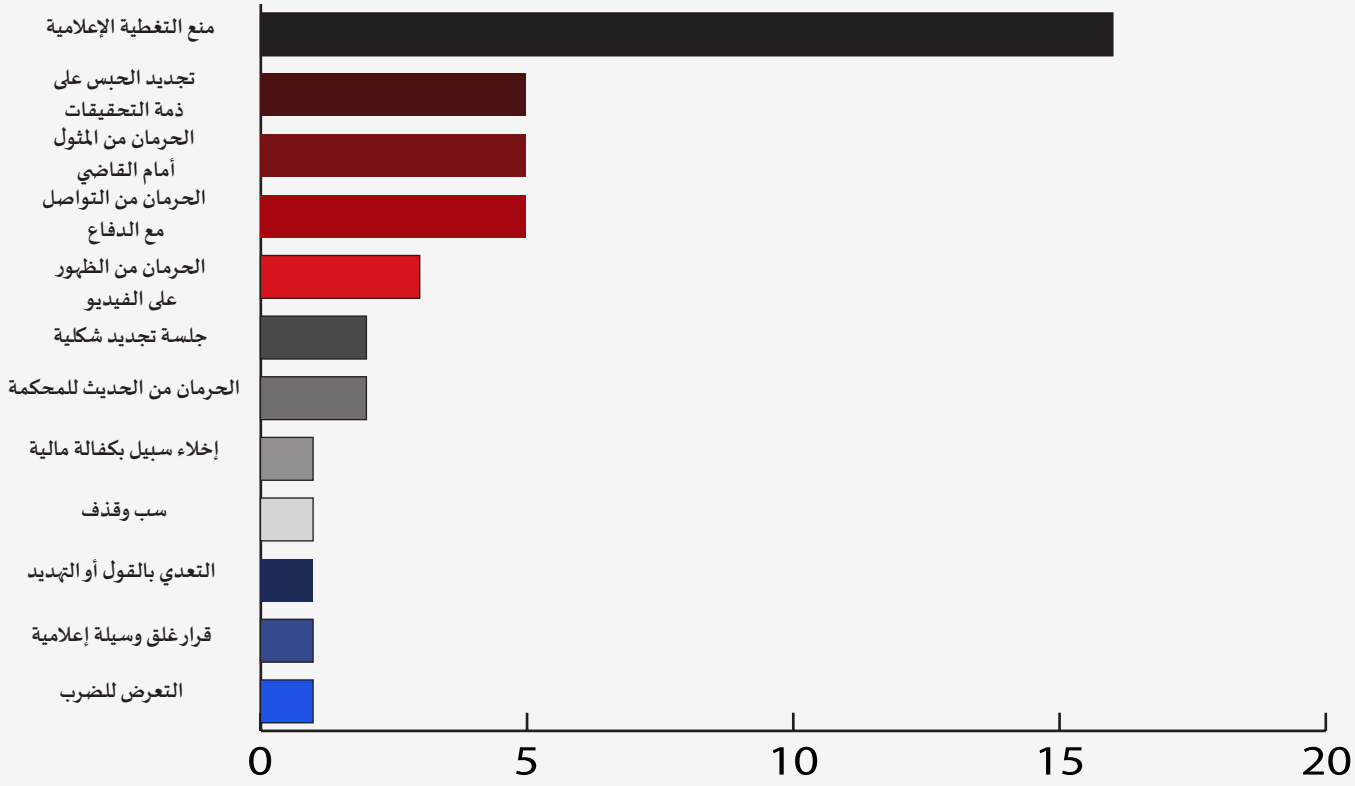

5 -نوع التوثيق

من حيث نوع التوثيق، فإن كل الانتهاكات المرصودة خلال شهر أغسطس 2025 وثقت بطريقة مباشرة، إما عبر العودة لضحية الانتهاك، أو عبر التواجد الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو من خلال الإطلاع على مستند رسمي يثبت وقوع الانتهاك.

6 -تخصص الضحية

من حيث تخصص ضحية الانتهاك، نجد أن فئة "مراسل/ة" كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الشهر بو اقع 16 انتهاك، يليها فئات ثلاث "محرر ديسك، رسام كاريكاتير، كاتب" حيث طال كل واحدة منها 6 انتهاكات، أما "فئة محرر" فقد وقع بحقها 4 انتهاكات، ثم "فئة مذيع" التي وقع بحقها 2 انتهاك، وأخيرًا فئات "غير محدد التخصص، رئيس تحرير، مصور صحفي" حيث وقع بحق كل منها انتهاك وحيد.

تخصص الضحية

7 -نوع جهة عمل المعتدي

أما من زاوية "جهة عمل القائم بالاعتداء" نجد أن 22 انتهاك ارتكبها مسؤولون من "جهات قضائية"، وأن 8 انتهاكات ارتكبها مسؤولون بـ"مؤسسات رياضية"، وأن عدد 5 انتهاكات ارتكبها مسؤولون بـ"جهات أمنية"، وأن "جهات حكومية"، و"مدنيون" ارتكب كل واحد منهما 3 انتهاكات بحق صحفيين /ات، وأخيرًا "مؤسسات رقمية، مؤسسات ثقافية" ارتكب مسؤولون في هذه الجهات انتهاك وحيد لكل منهما.

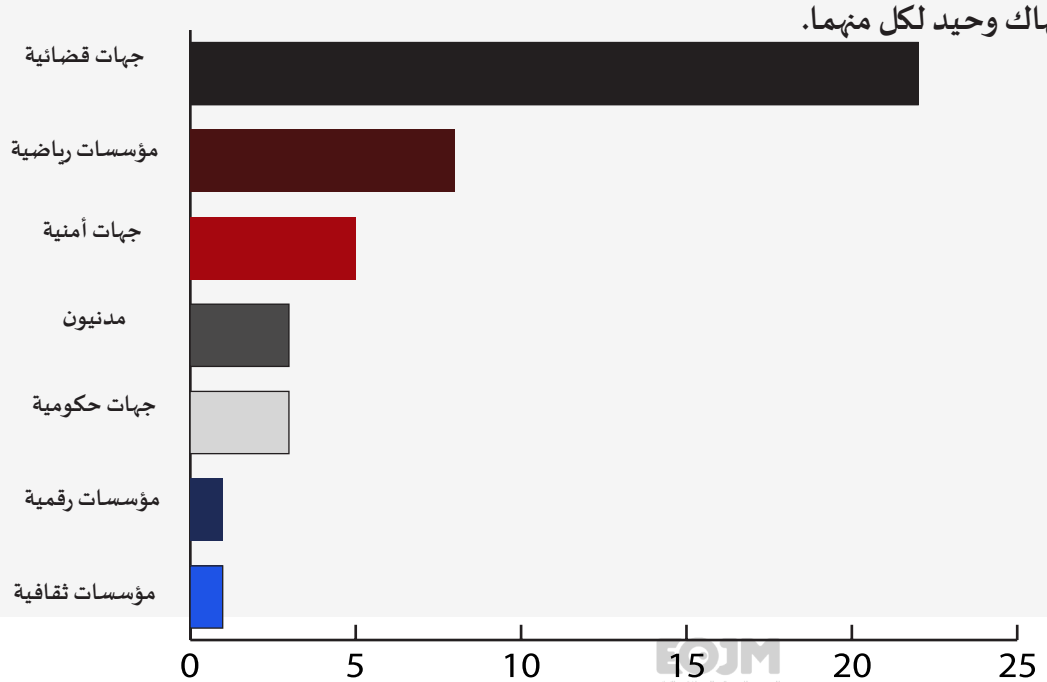

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر إلى:

(1) انتهاكات رصدت ووثقت في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.

(2) انتهاكات قديمة لكنها وثقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان "انتهاكات بأثر رجعي".

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحريات الإعلامية

1 -منع 3 صحفيين من تغطية زيارة وزير الري إلى كفر الشيخ

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام و اقعة منع ثلاثة صحفيين من تغطية زيارة وزير الموارد المائية والري إلى محافظة كفر الشيخ صباح الأحد 10 أغسطس 2025, وقال أحد المراسلين للمحافظة -رفض ذكر اسمه- إنه "لا يوجد نصًا رسميًا أو قرارًا إداريًا يمنع الصحفيين من تغطية الفعاليات الكبرى بالمحافظة، وجميع المؤسسات الصحفية والمو اقع المرخصة تملك الحق في الحضور والتغطية"، موضحًا أنه كان برفقة محررين صحفيين من موقعين آخرين، في مقر شرطة المسطحات المائية استعدادًا لمر افقة الجولة الرسمية بحضور المحافظ، قبل أن يقترب منهم رئيس مركز ومدينة دسوق، ويبلغهم بأن عدد المر افقين للوزير محدود ولا يوجد مكان للصحفيين مع إمكانية متابعتهم للزيارة عن بُعد.

وأضاف المراسل، أنهم قرروا مغادرة الموقع اعتراضًا على منعهم وطريقة التعامل غير اللائقة، و أبلغوا نقابة الصحفيين بالو اقعة، مشيرًا إلى أن هذا المنع ليس الأول من نوعه إذ سبق تكراره في مناسبات سابقة بقرار من المسؤول الإعلامي للمحافظة، ما دفعهم للانسحاب من مجموعات التواصل الرسمية عبر تطبيق و اتساب، نتيجة ما وصفه بـ"التعامل غير المهني"، واعتبار الصحفيين كأنهم غرباء عن المؤسسات الحكومية، مطالبًا بصدور قرار من رئاسة الوزراء يضبط العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والصحفيين.

وقال المراسل الثاني -رفض ذكر اسمه- إن "الخلاف مع المحافظة بدأ قبل ثلاثة أشهر خلال تغطية زيارة رئيس جهاز حماية المستهلك، حيث أبلغهم مدير المركز الإعلامي بعدم الترحيب بحضورهم رغم توجيه دعوة رسمية لهم، مضيفًا أنهم كانوا نحو 20 صحفيًا من داخل المحافظة وخارجها و انسحبوا من مجموعات المحافظة احتجاجًا على أسلوب التعامل، ثم سعوا لاحقًا لتهدئة الأجواء بالتنسيق مع نقابة الصحفيين لكن رد المحافظة ظل يؤكد عدم وجود أي مشكلة مع الصحفيين وأنها تسهّل عملهم.

وأشار إلى أن جهود النقابة مستمرة لتقريب وجهات النظر، وفي وقت لاحق أفاد المراسل الأول، بأن المحافظة وجهات أمنية تواصلت مع الصحفيين و أبلغتهم أن ما حدث كان خطأ غير مقصود، و أنه يجري تحديد موعد للقاء المحافظ لتصفية الأجواء.

جدير بالذكر، أن أزمة صحفيو كفر الشيخ هي أزمة مستمرة منذ أكتوبر 2023، عند زيارة وزير التربية والتعليم للمحافظة، إذ منعوا من تغطية جولته، وتم إخبار المراسلين اقتصار الجولة على مسؤولي المحافظة ووفد الوزارة، وامتدت الأزمة لتشمل ليس فقط زيارات المسؤولين للمحافظة، بل أيضًا بمنع تعامل رؤساء الأحياء ووكلاء الوزارات مع المراسلين، والاكتفاء بتلقي البيانات على مجموعات "و اتساب".

يحدث ذلك رغم تغيير المحافظ في يوليو 2024. وقد تقدم أكثر من صحفي إلى نقابة الصحفيين، كمحاولة لإيجاد وسيلة لمنع مثل تلك التجاوزات ذات الصلة بحجب المعلومات، ومهمة نقل الخبر.

2 -منع مصور القاهرة 24 من تغطية حفل ختام المهرجان القومي للمسرح

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس 7 أغسطس 2025، و اقعة منع مصور صحفي بموقع القاهرة 24، من تغطية فعاليات حفل ختام المهرجان القومي للمسرح المصري.

وتواصل "المرصد" مع سهر عوض، رئيسة قسم الفن بالقاهرة 24، وقالت: "البداية كانت حين وجهت محررة القاهرة 24 منى عقبي، سؤالًا إلى الفنان أحمد نبيل "هل سامحت الفنان الراحل جورج سيدهم؟"، وهو ما أثار حفيظة مدير الندوة".

تتابع: "بعد ذلك شاركنا في تغطية ندوة أخرى عن الفنانة ميمي جمال، وسارت الأمور بشكل طبيعي وهادئ، ومع تو افد المشاركين لحضور الحفل الختامي، توجهت حبيبة عمرو، محررة القاهرة 24، رفقة المصور أحمد حسن لتغطية الحفل، ليفاجأ الأخير برفض المسؤول الإعلامي للمهرجان جمال عبد الناصر، دخوله".

توضح سهر عوض: "حاولت أكثر من مرة الاتصال بالمسؤول الإعلامي للمهرجان لكنه لم يرد، ليخبرني زميلي المصور -المتواجد في المكان- أن المسؤول الإعلامي للمهرجان يرى الاتصالات ويتعمد عدم الرد، فطلبت من زميلي توصيلي بالمسؤول مباشرة، وبالفعل أعطاه الهاتف وسألته عن سبب التعنت مع زميلي بمنعه من الدخول، ليبلغني أنه قرار مدير المهرجان، الفنان محمد رياض".

نفى الأخير في مكالمة مع "سهر" علاقته بالمنع، مؤكدًا أنه ضد دخول صحفيي الموبايل، أما المو اقع والجر ائد فمرحب بهم.

تتابع: "رجعت مرة ثانية للمسؤول الإعلامي، وطلبت منه السماح لزميلي بالدخول، لعدم ممانعة رئيس المهرجان، غير أنه رفض وأصر على المنع بدعوى عدم اتصال رئيس المهرجان معه بشكل رسمي".

ووصف المصور الصحفي تعامل المسؤول معه بالسلبي، رغم بذله محاولات لإقناعه بالدخول- تقول سهر عوض.

ترى "عوض" أن السبب الحقيقي للمنع محاولة اتصال المسؤول الإعلامي للمهرجان، برئيس تحرير القاهرة 24 الذي لم يرد، تقول: "منعنا من التغطية موقف به شخصنة وليس أكثر".

تدلل على رأيها بأنه سمح لمصور زميل بالدخول رغم تصويره بموبايل - بخلاف ما رفضه رئيس المهرجان- هذا حدث تزامنًا مع منع مصور القاهرة 24 من التغطية، رغم حمله معدات تصوير وكاميرا.

3 -منع صحفيين غير نقابيين من تغطية انعقاد الجمعية العمومية بالنادي الإسماعيلي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام و اقعة منع عدد من الصحفيين غير النقابيين من تغطية فعاليات انعقاد الجمعية العمومية بالنادي الإسماعيلي، في 13 أغسطس 2025، والتي تضمنت التصويت على سحب الثقة من مجلس إدارة النادي.

وقالت آيات سمير، صحفية بموقع فيتو، إن الجمعية العمومية استلزمت حضور2000 عضو للتصويت، وبدأت عملية التصويت بالفعل، لكن الصحفيين غير النقابيين كانوا يقومون بالتغطية من خارج أسوار النادي، في و اقعة تعد الأولى من نوعها. وأضافت أن قاضي اللجنة المشرف على عملية التصويت سمح بدخول بعض الصحفيين غير النقابيين، إلا أن هذا السماح تم وفق معايير شخصية، "حيث سُمح بالدخول لمن تربطه بالقاضي معرفة شخصية، بينما تم منع آخرين". وأوضحت أنها دخلت النادي في البداية لمحاولة الحصول على معلومة حول اكتمال النصاب، لكنها لم تتمكن، وغادرت، ثم عادت للدخول مرة أخرى بسبب علاقتها برئيس اللجنة العامة، قبل أن تعرف من الخارج أن النصاب قد اكتمل، فقررت البقاء لرصد ردود أفعال الجمهور.

وأشارت إلى أن ما سمعتُه يفيد بأن القرار جاء من وزارة الشباب والرياضة، لكن لم تتوفر لديها معلومة مؤكدة، مرجحة أن سبب المنع يعود إلى حساسية الموقف وخشية الإدارة من رصد أي مشاهد مرتبطة بعملية التصويت.

و أكد مدير مكتب إحدى الصحف الكبرى في الإسماعيلية -رفض ذكر اسمه-، أن النادي ينفذ توجيهات مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة -وفق استنتاجه- إلا أنه تواصل مع وكيل المديرية الذي أفاد بأن التعليمات جاءت من جهات أمنية.

وأوضح أن القاضي المشرف كان يمنع دخول غير النقابيين، لكنه في الوقت ذاته سمح للبعض بالدخول وفق معايير شخصية. وأضاف أنه حاول الدخول لمعرفة ما إذا كانت الجمعية اكتملت لكنه لم يتمكن، ثم دخل مرة أخرى بسبب علاقته برئيس اللجنة العامة، وعرف من خارج النادي أن النصاب اكتمل، فبقي خارجًا لرصد ردود أفعال الحاضرين. وأعرب عن اعتقاده أن الممارسة نفسها ستتكرر في الجمعية العمومية المقرر عقدها يوم 23 أو 24 أغسطس المقبل.

من جانبه، قال إبراهيم الكيلاني، صحفي بموقع القاهرة 24، إن رئيس نادي الإسماعيلي أصدر بيانًا قبل يوم من انعقاد الجمعية العمومية أعلن فيه منع دخول الصحفيين غير النقابيين. و أكد أن المنع تم بالفعل، ولم يتمكن من تسجيل النتائج من الداخل. وأضاف أن دخول بعض الصحفيين للنادي لاحقًا ساهم في تهدئة الأوضاع، إذ تمكنوا من رصد الأحداث.

وعلّق حسن خلف الله، رئيس ر ابطة النقاد الرياضيين والصحفي بالأهرام، بأن الر ابطة لم تتلق أي شكاوى أو طلبات للتدخل من الصحفيين الذين مُنعوا من الدخول، حتى تتمكن من دراستها وتحديد موقفها. و أكد على ضرورة أن يكون للمؤسسات الصحفية والمو اقع دور في استخراج التصاريح اللازمة لتغطية مثل هذه الفعاليات، من خلال تنسيق مسبق مع الجهات المعنية، ومعالجة أي عو ائق قد تحول دون إتمام التغطية الصحفية.

4 -للمرة الثانية... منع الصحفيين غير النقابيين من تغطية فعاليات الجمعية العمومية لنادي الإسماعيلي

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، استمرار منع الصحفيين والصحفيات غير النقابيين من حضور وتغطية فعاليات الجمعية العمومية العادية للنادي الإسماعيلي، المنعقدة في 23 أغسطس 2025، للتصويت على الميزانية ومناقشة جدول الأعمال، وذلك بعد أن مُنعوا لأول مرة خلال الجمعية العمومية غير العادية في 13 أغسطس 2025.

وقد تواصل المرصد مع عدد من الصحفيين/ات الذين كانوا متواجدين لتغطية الحدث.

حيث أفادت الصحفية آيات سمير، من موقع فيتو، أنه تم منعها وزملائها من دخول النادي أثناء التصويت، رغم تواصلهم مع نقيب الصحفيين خالد البلشي، الذي أبلغهم بمحاولته إيجاد طريقة لضمان دخولهم، واتصاله بوزير الشباب والرياضة، إلا أن إدارة النادي شددت على قرار منعهم.

وأضافت سمير: لم نحضر التصويت الذي استمر من التاسعة صباحًا حتى الخامسة مساءً، وتم إقرار الميزانية مع تعديل بعض البنود، لكننا دخلنا بعد إعلان النتائج.

وأرجعت سبب المنع إلى حساسية مجلس إدارة النادي تجاه الصحفيين الذين التزموا الحياد ونقلوا وجهات نظر جميع الأطراف بموضوعية، دون تبني موقف الإدارة، وأكدت أن القرار لم يؤثر كثيرًا على التغطية الصحفية، نظرًا لأن الفعاليات الحقيقية كانت خارج أسوار النادي.

من جانبه، أوضح أحد الصحفيين بموقع اليوم السابع، والذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه تم منع الصحفيين غير النقابيين من الحضور، رغم تواصلهم مع نقابة الصحفيين ووزارة الشباب والرياضة.

وأشار إلى تضارب الردود بين الجهات المعنية، حيث قال "وزارة الشباب تحيل الأمر إلى القاضي، والقاضي يقول إن القرار بيد النادي، والنادي ينفي المنع".

وبيّن أن نقيب الصحفيين وعضو المجلس جمال عبد الرحيم أكدا السعي لحل الأزمة، إلا أن المشكلة استمرت، ولم يتمكن الصحفيون من الدخول إلا بعد انتهاء التصويت، وسط الزحام الناتج عن دخول أعضاء الجمعية العمومية.

وأرجع الصحفي المنع إلى "تعنت وكيل مديرية الشباب والرياضة ورغبته في التحكم، وموقفه السلبي تجاه الصحفيين".

بدوره، أكد الصحفي إبراهيم الكيلاني، مدير مكتب القاهرة 24 بالإسماعيلية، أن دخول الصحفيين لم يتم إلا بعد فتح البوابات أمام أعضاء الجمعية العمومية عقب التصويت، موضحًا أن أعدادهم كانت بالآلاف.

وأعرب عن استيائه من منع صحفيين يعملون في مؤسسات كبرى من دخول النادي وتغطية عملية التصويت.

واتفق الصحفيون الثلاثة على أن الجمعية العمومية الثالثة المقرر انعقادها خلال 30 يومًا، قد تشهد تكرار نفس سياسة المنع.

5 -تعرض المذيع بالتلفزيون المصري رجائي رمزي للسب والتهديد عبر التليفون

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 24 أغسطس 2025، ما ذكره المذيع بالقناة الأولى المصرية، رجائي رمزي، من تعرضه للسب والقذف والتهديد، من شخص أدعى أنه مرتضى منصور "المحامي". حيث (اتهمني إني "مرتشي" و أني "قابض" علشان أتناول هذا الملف)، وأخذ عبر التليفون "يصرخ عويلاً واعداً بأنه هيخليني أعد في البيت".

وقد أفاد رمزي أن الاتصال جاء على خلفية ما آثاره في برنامجه عما "أثير بشأن قطعة الأرض التي تم سحبها من نادي الزمالك".

6 -حذف صفحة جريدة وطني على فيس بوك

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام في 6 أغسطس 2025 و اقعة حذف صفحة صحيفة وطني على منصة فيسبوك بشكل نهائي بعد خمسة عشر عامًا من النشاط المستمر.

قالت الصحفية حنان فكري من فريق عمل الصحيفة إنهم فوجئوا يوم 31 يوليو بحذف صفحة وطني على فيسبوك بشكل مفاجئ من دون إخطار أو معرفة الجهة التي تقف وراء القرار أو أسبابه. وأضافت أنهم تواصلوا مع إدارة فيسبوك التي وعدت بمراجعة الأمر والرد لكن لم يصلهم أي رد حتى الآن.

وأوضحت دينا سيدهم مديرة الموقع أن الصفحة كانت قد تعرضت في فبراير الماضي لإيقاف صلاحية النشر على الصفحة لمدة عشرة أيام عقب نشر مادة باللغة الإنجليزية عن الذكرى السنوية لمقتل 20 مصريًا على يد تنظيم داعش في ليبيا مرفقة بصورة الضحايا وهم مقيدون على الشاطئ. وأشارت إلى أنه بعد نشر المادة حذفت الصورة فورًا وتلقوا إنذارات من فيسبوك فتقدموا بمراجعة شرحوا فيها سياق الصورة والمادة وأكدوا رفضهم للعنف والتحريض لتعاد الصفحة للنشاط مع إبلاغهم بأنها تحت المراقبة الخاصة.

وأضافت سيدهم أن إدارة الصحيفة التزمت بعد ذلك بشكل صارم بسياسات النشر إلا أن الصفحة حذفت نهائيًا في 31 يوليو 2025 بعد نشر مادتين عن ملتقى توظيف نظمته وزارة العمل المصرية تضمن فرص عمل في لبنان برواتب تصل إلى 500 دولار. ووفقًا لـ "فيس بوك" فإن النشر جاء عن جهة غير معتمدة للتوظيف في إشارة إلى وزارة العمل المصرية وهو ما اعتبرته المنصة خطرًا على المجتمع.

وذكرت دينا، أن مراجعة المحتوى على فيسبوك تتم عبر أنظمة آلية دون وجود قنوات اتصال بشرية مباشرة ما يجعل التواصل مع إدارة المنصة شديد الصعوبة وأكدت أن دينا سيدهم تواصلت مع الكنيسة القبطية التي تربطها علاقة مباشرة بإدارة فيسبوك وقدمت عبرها التماسًا يشرح سياسة النشر التي تلتزم بها الصحيفة منذ 15 عامًا وخلو سجلها من المخالفات في محاولة لاستعادة الصفحة. وأشارت إلى أن الصحيفة تدرس حاليًا خيارين مواصلة تقديم الالتماسات أو إنشاء صفحة جديدة بديلة.

7 -إخلاء سبيل رئيس تحرير مدى مصر بكفالة قدرها 30 ألف جنيه

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 4 أغسطس 2025، و اقعة التحقيق مع لينا عطا الله، رئيس تحرير موقع مدى مصر، على خلفية نشر الموقع تقرير "«بدر 3».. حيث يواجه السجناء الموت البطيء"، وقد وجهت لها اتهامات بـ "نشر أخبار كاذبة مستخدمة في ذلك موقع إلكتروني، وإدارة هذا الموقع بدون ترخيص"، و أدرجتها على ذمة 6182 لسنة 2025 حصر أمن الدولة العليا، حسبما ذكرت المحامية بالمرصد هالة دومة التي حضرت التحقيق.

عقب انتهاء التحقيق، قررت نيابة أمن الدولة العليا، إخلاء سبيل لينا عطا الله من سراي النيابة بضمان مالي قدره ثلاثون ألف جنيها.

انتهاكات الحريات الإعلامية التي وقعت خلال انتخابات مجلس الشيوخ

انطلقت انتخابات مجلس الشيوخ في الرابع من يوليو 2025، وفي إطار دور مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بمتابعة بيئة العمل الصحفي والإعلامي في البلاد، أعلنت "تشكيل غرفة عمليات مركزية لمتابعة وتوثيق أوضاع الصحفيين والصحفيات" أثناء تغطية المشهد الانتخابي. ذلك بهدف "استقبال البلاغات من الصحفيين والصحفيات بشأن أي انتهاكات محتملة أثناء التغطية، مع تقديم دعم قانوني فوري عند الحاجة، وأخيرًا إصدار تقارير مهنية موثقة ترصد واقع حرية التغطية الصحفية خلال الاستحقاق الانتخابي"، وعليه رصدنا 5 انتهاكات خلال اليومين، 4 منهم منع تغطية، وانتهاك وحيد اعتداء بالضرب. وقد جاءت كالتالي:

8 -في إسكندرية... منع 3 صحفيين من التغطية في إحدى اللجان

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، اليوم الإثنين 4 أغسطس 2025، واقعة منع ثلاثة صحفيين من تغطية مجريات انتخابات مجلس الشيوخ بإحدى المدارس في محافظة الإسكندرية، وذلك رغم حصولهم على التصاريح الرسمية الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات.

وقد أفاد أحد المسؤولين في غرفة عمليات الصحفيين بالإسكندرية بأن الصحفيين الثلاثة ينتمون إلى ثلاث مؤسسات صحفية مختلفة، وقد تعرضوا لتعنت من قِبل بعض أفراد الأمن المكلفين بتأمين المدرسة، حيث مُنعوا من الدخول لمباشرة عملهم، رغم إبرازهم التصاريح القانونية التي تتيح لهم التغطية.

9 -الاعتداء على مراسل (رفض ذكر اسمه)

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في اليوم الثاني من انتخابات مجلس الشيوخ، الموافق 5 أغسطس 2025، واقعة الاعتداء بالضرب على مراسل صحفي (رفض ذكر اسمه).

قال حديثه للمرصد، إنه أثناء تغطيته للمشهد الانتخابي، يوم الإثنين، من أمام لجنة محمود كريم بسموحة، تعرض للاعتداء من طرف أحد الأشخاص من حزب مستقبل وطن.

يضيف: "كان هناك ثلاث كاميرات، كاميرا لإحدى القنوات، وكاميرتين للحزب، فلما بدأت التصوير في المكان ذاته، أمسك هذا الشخص بيدي، لمنعي من التصوير، ودفعني بعيدًا، دفعته بدوري، فلكمني في بطني".

وأفاد أن قوى الأمن المسؤولة عن تنظيم وتأمين العملية الانتخابية تدخلت لفض الاشتباك لصالحه، "اعتذر لي رئيس مباحث سموحة الموجود في محيط المكان، كما اتصل بي مسؤولين بالأمن الوطني واعتذروا لي".

10 -في المنيا... التضييق على صحفية خلال التغطية

كما رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، تعرّض صحفية ميدانية تعمل في محافظة المنيا لسلسلة من التضييقات أثناء تغطية مجريات العملية الانتخابية، في واقعة تُثير القلق بشأن حرية التغطية الصحفية خلال الاستحقاقات الديمقراطية.

وقالت الصحفية (ز.ت)، في حديثها للمرصد: "خلال يومين من التغطية، زرت نحو 15 لجنة انتخابية في مراكز مختلفة من محافظة المنيا، ومُنعت من التصوير داخل جميع هذه اللجان، ورفض رؤساء اللجان السماح لي بتصوير الناخبين أو صناديق الاقتراع، وحتى إجراء مقابلات أو تسجيلات مع رؤساء اللجان أنفسهم".

وأضافت: "أعلم أن لرئيس اللجنة سلطة تنظيم التصوير داخل اللجنة، لكن في المقابل، تصلنا صور ومقاطع من زملاء في محافظات أخرى تمكّنوا من التصوير داخل اللجان، ما يكشف عن تفاوت واضح في المعاملة".

وتابعت: "في ثلاث لجان على الأقل، لم يُسمح لي حتى بدخول المبنى الذي تُقام فيه اللجنة الانتخابية، وهو ما يمثّل تضييقًا مباشرًا على عملي الصحفي".

وأشارت إلى أن أقسى درجات المنع وقعت في لجنة بمركز طحا الأعمدة؛ حيث مُنعت من تصوير مواطنين يحتفلون ويرقصون خارج مقر اللجنة، رغم أن هذا النشاط جرى في مكان عام.

وأكدت أن أعداد الصحفيين في هذه اللجان كانت محدودة؛ لم تتجاوز في أي حالة 6 مراسلين، "ما ينفي الادعاء بأننا نُعطّل سير العملية الانتخابية أو نُسبب ازدحامًا" -بسحب قولها.

وفيما يتعلّق بتغطية عمليات الفرز، أفادت الصحفية بأنها تقدّمت بطلب رسمي إلى الجهات المعنية، لكنها لم تتلقَ حتى الآن أي رد.

- العدالة الجنائية

11 -تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 24 أغسطس 2025، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، وظهر الصحفي رفقة آخرين، وقد بدا عليه الإعياء الشديد؛ نظرا لتدهور حالته الصحية، وقد طلب من المحكمة إخلاء سبيله لكونه لم يرتكب أية جريمة، ومراعاة لحالته الصحية التي تستلزم رعاية بسبب إصابته بالعديد من الأمراض المزمنة.

فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات.

أما الانتهاكات المصاحبة -الانتهاك الأساسي يتمثل في استمرار حبس الصحفي على ذمة التحقيقات في قضية نشر- التي شهدتها الجلسة، فقد كان أبرزها: انعقاد الجلسة عبر تقنية الفيديو، ما يحرم المواطن من المثول أمام قاضيه الطبيعي، ويحرمه من حق الكلام، خاصة في ظل عرضه وسط عدد كبير من المتهمين، كما يحرمه ذلك من حرية التواصل مع الدفاع الحاضر معه.

12 -غيابيًا... تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 25 أغسطس 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما لم يظهر الصحفي عبر الشاشة، وقد تم إبلاغ المحكمة بتغيب الصحفي، لكنه استكملت إجراءات الجلسة، وقررت تجديد حبس الصحفي. في حين طالب الدفاع بتأجيل نظر الجلسة لحين ظهور الصحفي من محبسه، وهو ما لم يحدث.

فضلا عن الانتهاك الأساسي المتمثل في استمرار حبس الصحفي على ذمة التحقيقات في قضية نشر، فقد شهدت الجلسة عدد من الانتهاكات المصاحبة، من قبيل تجديد الحبس غيابيًا لعدم ظهور الصحفي عبر الفيديو، ومن ثم حرمانه من المثول أمام قاضيه، ومن التواصل مع محاميه، وقبل كل ذلك عدم التحقق من وجوده.

13 - دون انعقاد جلسة تجديد... قرار باستمرار حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيق

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 25 أغسطس 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، بشكل صوري؛ إذ رفعت الجلسة دون أن تتناول قضية الصحفي؛ إنما أصدرت قرار -على الورق- بتجديد الحبس لاحقًا.

بالتالي لم ينادى على الصحفي عبر الشاشة، ولم يتثبت من حضوره أو تغيبه، ولم يتقدم الدفاع الحاضر مع الصحفي دفوعه وطلباته، فالجلسة، فيما يتعلق بالصحفي رمضان جويدة، لم تنعقد بالأساس.

وفق ما سبق، يمكننا القول أن التجديد كان صوريًا، مجرد ممارسة روتينية بيروقراطية وليست إجراء قضائيًا يعبر عن مرفق العدالة.

14 - غيابيًا... تجديد حبس الصحفي أشرف عمر 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 25 أغسطس 2025، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، لكن لم يظهر الصحفي رفقة باقي المتهمين، وعليه تم إخطار المحكمة من جانب الدفاع أن أشرف عمر غير موجود، لكن المحكمة أكدت أنه موجوده، وبررت عدم ظهوره لكثرة عدد المتواجدين في غرفة السجن المخصصة للفيديو كونفرنس، لكن الدفاع أصر على ظهور الصحفي عبر الفيديو قبل مباشرة مجريات الجلسة، إلا أن المحكمة شرعت في إجراءات الجلسة دون اعتداد بعدم ظهور الصحفي، أو باعتراض المحامين.

وعليه، فقد شهدت الجلسة جملة انتهاكات، فضلا عن استمرار حبس الصحفي على ذمة التحقيقات، لمدة تتجاوز السنة، في قضية نشر، فقد انعقدت الجلسة دون حضور الصحفي، ومن ثم حرمته من كل الحقوق المتعلقة، بحضور الجلسة، والمثول أمام قاضيه الطبيعي، والتواصل المباشر مع الدفاع، وشهود مجريات الجلسة.

15 - تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 10 أغسطس 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو. فيما طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واستبدال حبسه الاحتياطي بأي من التدابير الاحترازية المنصوص عليها فى المادة 201 من قانون الإجراءات، لا سيما مع حالته الصحية المتردية كونه مريض بالقلب وأجرى عددًا من العمليات الجراحية، ولأن استمرار حبسه يمثل تهديدًا على صحته.

2. انتهاكات وثقت بأثر رجعي

خلال شهر أغسطس تم توثيق عدد 15 انتهاك، كلها وقعت في أوقات سبقت شهر أغسطس، لكننا علمنا بها وقمنا بتوثيقها لاحقًا، هذه الوقائع 14 حالة في جريدة المال (7 حالات فصل تعسفي بالإضافة إلى **7** حالات حجب حقوق مالية، وحالة فصل تعسفي في صحيفة البوابة نيوز.) هذه الانتهاكات تفاصيلها كالتالي:

1 - الفصل التعسفي للصحفي بالبوابة نيوز رفيق سعيد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 7 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي بحق الصحفي بالبوابة نيوزرفيق سعيد.

يقول في شهادته للمرصد، أنه بدأ العمل في البوابة في 2015، واستمر في المؤسسة حتى فبراير 2023، حين أبلغه مدير الشؤون القانونية بالبوابة، قرار الاستغناء عنه بسبب ضائقة مالية.

وعليه غادر المؤسسة، دون أن يتخذ أية إجراءات قانونية، أو يلجأ إلى نقابة الصحفيين بشكل رسمي أو ودي.

وقد أفاد أنه قرر اللجوء للمسار القانوني متأخرًا بعد أن عرف أن عدد من الزملاء نجحوا في الحصول على تعويضات جيدة عن قرارات فصلهم تعسفيًا.

حالات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية جريدة المال

2 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال معتز محمود

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال -مكتب اسكندرية- معتز محمود.

الذي أفاد، أنه تم طرده من مقر عمله بالجريدة، في مايو 2025، على يد نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، بتعليمات مباشرة من رئيس التحرير. كما تم غلق اللوحة الإلكترونية الخاصة به، عقب تلك الواقعة بأيام.

طرد معتز محمود وإغلاق لوحته جاء بعد تقدمه بشكوى إلى نقابة الصحفيين، في أبريل 2025، ضد محاولة الإدارة إجباره على توقيع طلب إجازة بدون مرتب، وهو ما رفضه الصحفي في حينه.

كما أشار معتز -وعدد من الصحفيين/ات المفصولين بالجريدة- إلى أن كل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح.

3 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفية بجريدة المال مها يونس

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفية بجريدة المال -مكتب اسكندرية- مها يونس.

وقد أفادت، أنه تم طردها من مقر عملها بالجريدة، في مايو 2025، على يد نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، بتعليمات مباشرة من رئيس التحرير. كما تم غلق اللوحة الإلكترونية الخاصة بها، عقب تلك الواقعة بأيام.

طرد مها يونس وإغلاق لوحتها جاء بعد تقدمها بشكوى إلى نقابة الصحفيين، في أبريل 2025، ضد محاولة الإدارة إجبارها على توقيع طلب إجازة بدون مرتب، وهو ما رفضته الصحفية في حينه.

كما أشارت مها يونس -وعدد من الصحفيين/ات المفصولين بالجريدة- إلى أن كل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح.

4 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال وائل كمال

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال وائل كمال.

وقد أشار كمال -ومعه عدد من الصحفيين/ات المفصولين بالجريدة- إلى أن كل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح.

5 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال رجب عز الدين

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال رجب عز الدين، في 2022.

وقد أشار رجب عز الدين -ومعه عدد من الصحفيين/ات المفصولين بالجريدة- إلى أن كل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح.

6 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال محمد عبد السند

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال محمد عبد السند، في 2024.

وقد أشار محمد عبد السند - ومعه عدد من الصحفيين/ات المفصولين بالجريدة- إلى أن كل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح.

7 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفية بجريدة المال فاطمة إمام

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفية بجريدة المال فاطمة إمام، في 2022.

مع العلم أن الصحفية فاطمة إمام قد اكتشفت، بعد 4 سنوات من العمل في صحيفة المال، أنها لم تدرج في التأمينات الاجتماعية للعاملين في الصحيفة رغم اقتطاع إدارة الموارد البشرية مبالغ التأمين من راتبها الشخصي. فضلا عن أن فاطمة وكل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح، بحسب شهادة عدد من الصحفيين المفصولين بالجريدة.

8 - فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال إبراهيم عيسى

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 31 أغسطس 2025، واقعة فصل تعسفي وحجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة المال إبراهيم عيسى، في 31 مايو 2025.

وقد أشار عيسى - ومعه عدد من الصحفيين/ات المفصولين بالجريدة- إلى أن كل المحررين بالمؤسسة، لم يحصلوا في أية سنة، طوال مدة عملهم، على العلاوات السنوية، أو نصيب العاملين/ات من الأرباح.

ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي

شهد شهر أغسطس عدد من الموضوعات التي شغلت الوسط الصحفي في مصر، تناول المرصد عدد منها في تقارير منفصلة، نستعرض هنا أبرز هذه القضايا، وهي كالتالي:

1. أزمة الصحفيين في صدى البلد.
2. أزمة الصحفيين المؤقتين في الصحف القومية.
3. أزمة موقع فيتو الإخباري مع وزارة النقل.
4. أزمة القبض على الصحفي بأخبار اليوم إسلام الراجحي.
5. ملف الصحفيين المحبوسين.

أولًا: أزمة الصحفيين في صدى البلد

نشر المرصد تقرير بخصوص الأزمة، بعنوان "تطفيش وغياب عقود وحرمان من التأمينات: شهادات الصحفيين تكشف عمق أزمة "صدى البلد". وثق فيه شهادات عدد من الصحفيين والصحفيات الحاليين والسابقين العاملين بموقع وقناة صدى البلد، حول ما وصفوه بـ"سياسات التطفيش" وغياب الحقوق الأساسية، إلى جانب أوضاع العمل المتدنية.

في هذا التقرير الذي استغرق الفترة من 28 إلى 31 أغسطس 2025، تواصلت وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة مع عدد من الصحفيين/ات، بينهم من لا يزالون على رأس العمل، وآخرون سبق أن عملوا بالمؤسسة وتم فصلهم تعسفيًا أو غادروها بسبب سياسات التعنت التي واجهوها، وقد تنوعت ردودهم بين من تحدث ووثق شهادته مع المؤسسة لكنه رفض نشرها، ومن رفض التعليق من الأساس، ومن علق وطلب عدم النشر، ومن و افق على الإدلاء بمعلوماته بشرط عدم ذكر اسمه، إضافة إلى آخرين تحدثوا بقدر أكبر من الأريحية، نعرض ذلك بشكل أكثر تفصيلًا في هذا الملف.

الشهادات التي وثقها التقرير، هي جزء من أزمة أوسع سبق ورصدها المرصد المصري للصحافة والإعلام في تقارير سابقة، حيث تابعت المؤسسة ما كتبه نقيب الصحفيين خالد البلشي على فيس بوك، يدعو فيه رئيس مجلس إدارة مؤسسة صدى البلد، ووكيل مجلس النواب، رجل الأعمال محمد أبو العينين، إلى "مراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها بحق الصحفيين في موقع وقناة صدى البلد"، وإلى التراجع عما أسماه نقيب الصحفيين في تعليقه "إجبار الصحفيين على توقيع إقرارات غريبة، وذلك للحصول على رو اتبهم بدعوى تطبيق القانون" كذلك تخفيض الأجور في المؤسسة.

ثانيا: أزمة الصحفيين المؤقتين في الصحف القومية

يتابع المرصد المصري للصحافة والإعلام بصورة مستمرة ملف الصحفيين المؤقتين، وكان أخر إصدارات المرصد في هذا الباب تقرير "ملف المؤقتين في الصحف القومية.. اختبارات بلا نتائج منذ أكتوبر 2024"، جاء فيه:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام مع أحد الصحفيين بمؤسسة دار الهلال، والذي فضّل عدم ذكر اسمه، وذلك بشأن متابعة ملف الصحفيين/ات المؤقتين في الصحف القومية.

وقال الصحفي في شهادته للمرصد: إنه لا توجد أي تطورات جديدة في الملف منذ أن أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة عن تنظيم اختبارات للمؤقتين في أكتوبر 2024، فقد انتهت الاختبارات بالفعل، لكن لم يتم إعلان النتائج حتى الآن، ويؤكد: كنت ضمن من تم اختيارهم للخضوع للاختبارات، وشاركت فيها، لكن لم يطرأ أي جديد بعد ذلك. بحسب تعبيره.

وقال الصحفي في شهادته للمرصد: إنه لا توجد أي تطورات جديدة في الملف منذ أن أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة عن تنظيم اختبارات للمؤقتين في أكتوبر 2024، فقد انتهت الاختبارات بالفعل، لكن لم يتم إعلان النتائج حتى الآن، ويؤكد: كنت ضمن من تم اختيارهم للخضوع للاختبارات، وشاركت فيها، لكن لم يطرأ أي جديد بعد ذلك. بحسب تعبيره.

وأوضح الصحفي أن أحد المعايير الأساسية التي اعتمدتها الهيئة في اختيار المؤهلين للخضوع للاختبارات، هو أن يكون قد مر على وجود الصحفي بالمؤسسة القومية أكثر من عامين، أي أن يكون قد حصل على مكافأة لمدة عامين متتاليين، ووفقًا لهذا المعيار، أرسلت الهيئة لكل مؤسسة صحفية قومية قائمة بأسماء المؤقتين الذين تم اختيارهم، دون إعلان قائمة شاملة على مستوى المؤسسات.

وفي حالة دار الهلال –المؤسسة التي ينتمي إليها الصحفي– يتراوح عدد المؤقتين بين 100 و105 صحفية/ة وهو رقم يشمل العاملين في مهن أخرى غير الصحافة، ويرجح الصحفي أن يكون إجمالي عدد المؤقتين في الصحف القومية المصرية ما بين 500 و800 صحفي/ة.

وأشار إلى أن اختبارات التعيين التي أجرتها الهيئة الوطنية للصحافة تشبه من حيث الشكل امتحانات القيد في نقابة الصحفيين، حيث تتضمن اختبارات تحريرية، إضافة إلى مراجعة لجنة متخصصة لأرشيف أعمال الصحفي المتقدم، لكن، رغم انتهاء هذه الاختبارات، لم تُعلن النتائج ولم يتم تعيين أي من المؤقتين حتى الآن.

ولفت إلى أن القضية ما زالت عالقة، على الرغم من لقاء رئيس الهيئة الوطنية للصحافة برئيس الجمهورية، وكذلك لقاءات رؤساء تحرير المؤسسات الصحفية القومية برئيس الهيئة، الذي –بحسب إفادته– يرفض لقاء ممثلين عن الصحفيين المؤقتين.

وكشف الصحفي أن آلية التواصل الرئيسية بين المؤقتين في الصحف القومية هي مجموعة على تطبيق "واتساب"، يتم من خلالها تبادل المعلومات وتنسيق التحركات، لكنه أشار في المقابل إلى أن المجموعة لا تضم جميع المؤقتين، كما أن النشاط فيها متفاوت، حيث يتحمل بعض الأعضاء العبء الأكبر من العمل.

وأضاف أن الهيئة الوطنية للصحافة تعتزم خلال الفترة المقبلة تنظيم اجتماع لشباب الصحف القومية لتقديم مقترحات لتطوير العمل الصحفي في مصر، في إطار استجابة لمبادرة رئيس الجمهورية؛ وأعرب عن أمله في أن تشمل الدعوة الصحفيين المؤقتين، رغم أن آلية الدعوة تتم عبر المؤسسات الصحفية التي تختار من يمثلها، وقد تختار الهيئة شباب الصحفيين المعينين للمشاركة بدلًا من المؤقتين.

كما أعرب عن أمله أن يطرح نقيب الصحفيين قضية المؤقتين خلال مشاركة مجلس النقابة في جلسة خاصة تنظمها الهيئة الوطنية للصحافة لبحث مقترحات تطوير العمل الصحفي.

ثالثًا: أزمة موقع فيتو الإخباري مع وزارة النقل

نشرت صحيفة فيتو، في عددها الورقي الصادر في 28 أغسطس 2025، ملف بعنوان "جمهورية المستشارين.. حكومة في الظل تكلف الملايين وتساؤلات حول جدوى مهامهم"، طرح فيه تساؤلات تقييمية بخصوص المستشارين في الوزارات الحكومية، ومنها وزارة النقل.

على إثر ذلك، أصدرت وزارة النقل، بيانًا، أعربت فيه رفضها ما ورد في ملف فيتو، وأعلنت أنها تقدمت بشكوى إلى

النائب العام، وأخرى إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، للاعتراض على التقرير.

أثار بيان الوزارة بما تضمنه من قرارات، موجة رفض واسعة في الوسط الصحفي، فيما أعلن نقيب الصحفيين، أن تقديم وزارة النقل بلاغًا ضد جريدة فيتو يمثل مؤشرًا خطيرًا يستدعي التوقف أمامه.

في هذا السياق، أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، بيانًا، أعرب فيه عن رفضه ملاحقة الصحف قضائيا، مشددًا على أن حق الرد وليس الملاحقة القانونية هو السبيل للتعامل مع الصحافة؛ وأن استخدام الآليات القضائية لمواجهة ما يُنشر في الصحافة يكرّس مناخًا من التخويف والضغط على المؤسسات الإعلامية. مؤكدًا على أن غياب قانون لتداول المعلومات هو ما يفتح الباب أمام اللبس والشائعات، وأن إقرار هذا القانون أصبح ضرورة ملحة لضمان الشفافية والمساءلة.

رابعًا: أزمة القبض على الصحفي بأخبار اليوم إسلام الراجحي

ألقي القبض على الصحفي بأخبار اليوم إسلام الراجحي، في 25 أغسطس 2025، قيل أن سبب القبض كانت تعليقات الصحفي وكتاباته الناقدة لسياسات رئيسة الوحدة المحلية بالقرية التي يعيش فيها، وعليه أصدر المرصد بيان أعرب فيه قلقه العميق إزاء واقعة القبض على الصحفي، مؤكدا أن تجاهل إخطار نقابة الصحفيين بمراحل التحقيق يمثل إهدارًا لحق الزميل في الدعم القانوني والنقابي، وتجاوزًا لصلاحيات النقابة المقررة دستورًا وقانونًا باعتبارها الجهة المختصة وحدها بحماية أعضائها، وإن هذا المسلك لا يضعف فقط الضمانات المهنية للصحفيين، بل يقوّض الدور الدستوري للنقابة في صون حقوقهم.

مشيرا إلى أن هذه الواقعة تطرح تساؤلات مشروعة حول التناقض بين التوجهات السياسية المُعلنة لتوسيع مساحات حرية التعبير وتطوير الإعلام، وبين الممارسات التي تعرقل أداء الصحافة لدورها، مشددًا على أن ضمان اتساق هذه التوجهات مع الواقع العملي، يتطلّب وقف أية إجراءات من شأنها تقييد حرية الصحافة.

وعليه طالب المرصد:

1. الإفراج الفوري عن الصحفي إسلام الراجحي، لكون قضيته تدخل في نطاق النشر الذي لا يجوز فيه الحبس.

2. إعادة النظر الشاملة في أوضاع الصحفيين المحبوسين على ذمة التحقيقات، أو الصادر بحقهم أحكام في قضايا نشر.

3. إلزام الجهات المعنية باحترام صلاحيات نقابة الصحفيين، وعدم اتخاذ أي إجراءات بحق أعضائها دون إخطارها وتمكينها من ممارسة دورها القانوني.

4. ترجمة التوجهات السياسية المُعلنة بشأن تطوير الإعلام إلى خطوات عملية تضمن بيئة آمنة للصحافة وحرية التعبير.

منوهًا، إلى أن حماية حرية الصحافة ليست فقط التزامًا قانونيًا ودستوريًا، بل هي أيضًا ركيزة لإنجاح أي جهد إصلاحي في الإعلام المصري، وضمان حق المجتمع في المعرفة. إن الإفراج عن الزميل إسلام الراجحي ومراجعة أوضاع الصحفيين المحبوسين يمثّلان خطوة أساسية لإثبات جدية الحكومة في تحويل وعود تطوير الإعلام إلى واقع ملموس يحمي حرية الصحافة ويعزز الثقة في مسار الإصلاح.

خامسًا: ملف الصحفيين المحبوسين

يُمثل حبس الصحفيين بسبب النشر ضغط كبير على الصحفيين وأسرهم، وفي هذا السياق يحرص المرصد المصري للصحافة والإعلام على تسليط الضوء على معاناة الصحفيين في الحبس ومعاناة أسرهم، لذا، نستعرض هنا الأزمة من زاويتين؛ الأولى: الأسرة. الزاوية الثانية: الصحفي المحبوس نفسه.

أسرة الصحفي: شهادة زوجة الصحفي أشرف عمر

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، الثلاثاء 26 أغسطس، بالدكتورة ندى مغيث زوجة رسام الكاريكاتير المحبوس أشرف عمر، فقالت: أن خلال آخر زيارة الشهر الحالي، كانت أوضاعه مستقرة.

يبدو متماسك، يحافظ على روتين يومي؛ حتى يحتمل فترة حبسه.

وأن ظروف حبسه في النهاية جيدة بشكل كبير مقارنة بكثيرين غيره، وإن كان السجن في النهاية يظل سجنا.

> يتساءل أشرف عمر عن نهاية تجربة السجن، تلك التجربة التي تبدو بلا نهاية
>
> د.ندى مغيث
>
> زوجة الصحفي أشرف عمر

لكنها أعربت عن خوفها عليه من الصيف، مع ارتفاع درجة الحرارة، وتو افر 3 مراوح في مكان حبسه، الذي يضم 12 سجينًا.

وعن الرعاية الصحية قالت، أن الرعاية ليست رائعة بالتأكيد، لكن حين تعرض لوعكة صحية تلقى رعاية جيدة.

كما أفادت في النهاية، أن أوضاعه بشكل عام مستقرة، ويلقى معاملة جيدة، ولا يعرب عن أية شكاوى، لكنه يتسائل عن نهاية هذه التجربة التي تبدو بلا نهاية.

الصحفي المحبوس نفسه: رسالة[1] الصحفي خالد ممدوح

منذ لحظة القبض عليّ يوم 16 يوليو 2024، تعرّضت للاحتجاز خارج إطار القانون ستة أيام، ثم مثلت أمام النيابة يوم 21 يوليو 2024، وحتى الآن لم تُوجَّه إليّ أي تهم واضحة؛ إذ قال لي ضابط أمن الدولة الذي حقق معي: "احكِ لي كل شيء، قصّة حياتك، أين عملت وماذا فعلت؟، ولم تكن هناك تهمة أو أحراز"، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم أشعر بظلم شديد.

أما عن المشاكل والتضييقات، ففي الفترة الأخيرة أصبحت الزيارات مُعضلة كبيرة؛ إذ لا أتمكن من الجلوس مع أسرتي، فالزيارة لا تتجاوز ربع ساعة أو ثلث ساعة على الأكثر، بعد يوم شاق يبدأ معهم من السابعة صباحًا حتى الثالثة عصرًا، انتظارًا، وتفتيشًا، ومعاملة ليست بالطبع الأفضل، وفي ذلك الوقت القصير لا نتمكّن من الحديث، ولا من معرفة أخبار بعضنا، ولا أي شيء.

ومؤخرًا، حالتي النفسية أصبحت سيئة جدًا، ولم أعد قادرًا على التواصل مع أسرتي.

> مسألة رفضي وجود محامٍ لا تعود إلى فقدان الثقة في المحامين، بل إلى اقتناعي بأن القبض عليّ من البداية غير قانوني، وأن حضور محامٍ يجعل ما يجري يبدو وكأنه إجراء قانوني بينما هو ليس كذلك إطلاقًا؛ فعندما يحضر المحامون أمام القاضي، لا يلتفت إليهم ولا يستمع لهم، ويجدد الحبس مباشرة دون أن يتيح أي فرصة للكلام.
>
> **الصحفي خالد ممدوح**

أنا هنا لا أعرف سبب وجودي، ولا توجد أي تهمة حقيقية؛ فالتُهم الموجهة لي هي "الانضمام لجماعة"، و"نشر أخبار كاذبة"، و أنا بعيد تمامًا عن تلك الأمور؛ فعملي كان كله في السياسة الخارجية، ولم أكن أكتب في الشأن المحلي أو المعارضة، وقد عملت 12 عامًا في قناة "إم بي سي مصر"، وكان آخر منصب لي مدير قسم السوشيال ميديا.

الزيارات أيضًا أصبح فيها تعنّت تجاهي؛ فالكتب التي أطلبها يسمحون بدخولها أحيانًا مرة واحدة، ثم يمنعونها أربع أو خمس مرات، وكذلك الملابس يُرفض إدخال بعضها دون أن نعرف السبب، رغم أن آخرين تدخل جميع أشياؤهم بشكل عادي.

أنا لا أفهم لماذا ولا ما الذي يحدث، فأنا بالداخل لا أفتعل مشاكل، وأحاول تمرير الأمور حتى تسير، ومع ذلك لا أدرك لماذا تم القبض عليّ أصلًا.

مسألة رفضي وجود محامٍ لا تعود إلى فقدان الثقة في المحامين، بل إلى اقتناعي بأن القبض عليّ من البداية غير قانوني، وأن حضور محامٍ يجعل ما يجري يبدو وكأنه إجراء قانوني بينما هو ليس كذلك إطلاقًا؛ فعندما يحضر المحامون أمام القاضي، لا يلتفت إليهم ولا يستمع لهم، ويجدد الحبس مباشرة دون أن يتيح أي فرصة للكلام.

1- حصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، على رسالة من الصحفي المحبوس احتياطيًا خالد ممدوح، نقلتها إلينا زوجته، وجاءت لتكشف جانبًا من معاناته داخل محبسه.

عندما تم القبض عليّ، لم يكن هناك أي أحراز أو أوراق أو حتى منشورات تثبت أنني ارتكبت شيئًا أو أن لي صلة بالإخوان من قريب أو بعيد، وبهذا أكون قد قضيت سنة وشهرين بعيدًا عن أسرتي وأولادي، دون أن أحضر حفلات تخرّج ابني و ابنتي، ولا يوم خروج ابني الآخر من الجيش.

الأيام تمضي، وحالتي النفسية تتدهوّر، و أنا أشعر أنني لم أفعل ما يستحق أن أُوضَع في هذا الوضع.

بعد كل السنوات التي عملت خلالها بإخلاص وتفانٍ كمترجم، ومذيع، ومدير في "إم بي سي مصر"، وكذلك كمحلل سياسي، لم يكن من المفترض أن يكون هذا مكاني، أرى أن ما يحدث ظلم كبير، ولا يُعقل أن يتم حبسي فقط لأنني صحفي و أكتب!

أرغب في أن يُنشر ما يحدث، ويُعرف أن هناك تضييقًا عليّ، و أنني محبوس بشكل غير قانوني فقط لكوني صحفيًا.

أشعر أنني أُهمَل، وأن الأمر بلا نهاية، والعمر يمضي، والصحة تتدهور، ولا توجد أي نتيجة، هذه هي الرسالة التي أردت إيصالها.

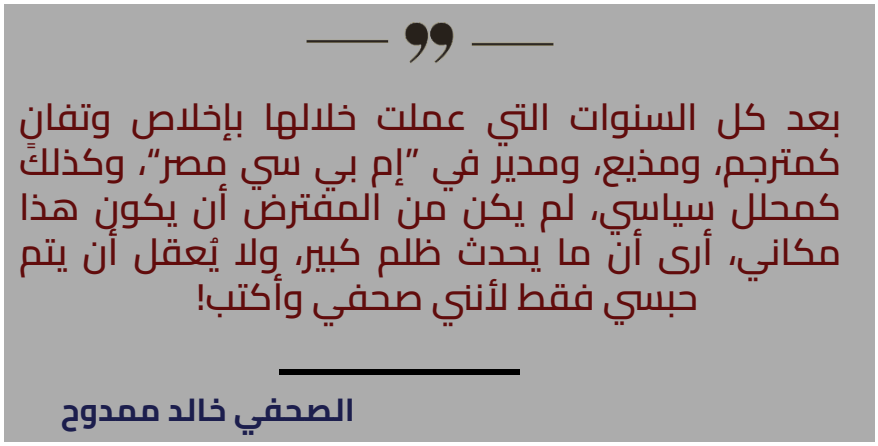

التوصيات

شهد شهر أغسطس توثيق **58** انتهاك، منها **43** انتهاك وقع خلال الشهر نفسه، هذه الانتهاكات منها ما يتعلق بالحريات الصحفية والحق في الحركة والتغطية، وبعضها يتعلق بالحقوق الاقتصادية "حالات فصل تعسفي، وحجب حقوق مالية"، وبعضها يتعلق بالعدالة الجنائية.

هذه الانتهاكات كلها إن كانت تشير إلى شيء، فهي تشير إلى صعوبة أوضاع الصحفيين المصريين في اللحظة الراهنة.

وفي محاولة للتخفيف من حدة الضغوط والتحديات التي يعيشها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المصريين، نطرح المقترحات والتوصيات الآتية:

1. يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعالة للصحفيين والإعلاميين، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا. كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس. كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية؛ بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين والإعلاميين في هذا السياق- محاكمة عادلة؛ عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية. وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلق بالنشر.

3. دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

4. وقف جميع أشكال التضييق التي تستهدف الصحفيين/ات، وتقيد من قدرتهم على الحركة والتغطية. مع ضمان حرية النشر والتعبير بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون رِقابة مسبقة أو قيود غير مبررة. وكذلك التحقيق في جميع حالات الانتهاك الموثقة، مع ضمان محاسبة المسؤولين عنها وعدم الإفلات من العقاب، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية.

5. ضرورة التفكير في جملة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تسهم في تقليل حالات "منع التغطية"، و إيجاد صيغة تواصل وتعاون بين الصحفيين والمؤسسات الحكومية، بشكل يضمن حقوق الصحفيين في التغطية والحصول على المعلومات اللازمة.

6. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية. مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.

7. أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دورأكبرفي حماية الصحفيين/ ات والإعلاميين /ات من الانتهاكات التي يتعرضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

8. إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسيروتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهرفي هذا المجال، والتفكيرفي المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات أو حدوث سوء تفاهم.

9. أخيرًا، ضرورة التوعية الإعلامية للمجتمع بأهمية حرية الصِّحافة، وتأثيرها على المجتمع كله، ومن خلال تعزيز دور المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الصحفيين، وكذلك توفيربرامج تدريبية للصحفيين حول كيفية التعامل مع التحديات القانونية والأمنية.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org